أولا :نطاق وموضوعات علم الاقتصاد

1- المشكلة الاقتصادية وعناصرها:

لكل علم من العلوم موضوعه الذي يتمثل في محاولة فهم وتحليل ظاهرة من الظواهر أو مشكلة معينة ،وتعد المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد النقطة المركزية التي يدور حولها علم الاقتصاد بالبحث في نشأتها وأسبابها ومظاهرها وقد لازمت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ وجوده حيث في منظور الاقتصاد الوضعي أن الإنسان يولد وتولد معه حاجاته المتعددة والمتنوعة والتي تقتضي قدرا من الإشباع باستعمال ما هو موجود في الطبيعة ،هاته الأخيرة ولمحدودية مواردها لا تقدم الإشباع الكامل لجميع الحاجات الإنسانية من جهة ومن جهة أخرى فإن أغلب هذه الموارد لا تصلح بصورتها الأولية في الطبيعة لإشباع الحاجات بشكل مباشر مما يفرض على الفرد أن يكون سلوكه اقتصاديا وذلك بالاختيار بين حاجاته المتعددة الحاجات الأولى بالإشباع واستخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه وطريقة ممكنة للحد من تفاقم المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها خصوصا مع سعي الإنسان الدائم للارتقاء بمستوى معيشته وتحقيق الرفاهية المادية .

وعليه فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد المتعلق باستعمالها بشكل مباشر أو غير مباشر إشباع الحاجات وهي أيضا مشكلة اختيار بين هاته الحاجات المتعددة اختيارا على أساس تحديد الحاجات الأولى بالإشباع والقدر الذي يتم إشباعها بمقتضاه مما قد يستوجب التضحية ببعض الحاجات وهذا لعدم قدرة المورد على إشباع جميع الحاجات. وعلى هذا يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تقوم عل ركنين متلازمين هما الندرة والاختيار.

- **الندرة** :والمقصود بها في علم الاقتصاد الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة أي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تساهم في إشباعها .فمشكلة الندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة كونها كثيرة أو قليلة وإنما المقصود أنها لا تكفي لإشباع كل الحاجات التي تصلح لإشباعها فالبترول مثلا مورد ينتج بكميات هائلة لكن يبقى سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية كون الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه .وعليه فالندرة محدودية الموارد والوسائل التي يملكها الإنسان في مواجهة حاجاته ورغباته المتزايدة في آ ن واحد .
- **الاختيار**:إذا كانت الندرة تشكل علة وسبب المشكلة الاقتصادية فإن الاختيار هو الذي يصبغ المشكلة بالصبغة الاقتصادية ويميزها عن غيرها من المشاكل .حيث مادامت المشكلة الاقتصادية تعني في جوهرها عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية التي تصلح للإشباع فإن هذه الندرة النسبية للموارد الاقتصادية تتطلب ضرورة اتخاذ قرار بالاختيار بين شيئين أو عدة أشياء.

وعليه فالاختيار هو المفاضلة بين تلبية عدة حاجات بواسطة سلعة معينة أي القيام بموازنة منفعية حرة لاختيار أي الحاجات أولى بالإشباع من خلال ما هو متاح من موارد مما يدفعه إلى التضحية أي التنازل والامتناع عن إشباع حاجات من أجل إشباع حاجات أخرى ضرورية.وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد اسم مشكلة الفرصة الضائعة أو تكلفة الفرصة البديلة.

إذا فندرة الموارد تحتم على الإنسان أو المجتمع ضرورة اختيار ماذا ينتج من السلع والخدمات وكمية هذا الإنتاج وكذلك كيفية توزيع الموارد بين السلع و الخدمات المختلفة واختيار الطريقة التي يتم بها الإنتاج وكذا من يحصل على الإنتاج أي توزيع الناتج العام القومي على أفراد المجتمع .

غير أن مشكلة الاختيار لا تنشأ فقط بسبب الندرة النسبية للموارد وإنما تنشأ كذلك بسبب أن الموارد الاقتصادية غير متخصصة في إشباع حاجة بعينها فقط بل لها استخدامات بديلة فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة كما يمكن أن تستخدم

قسم العلوم الإسلامية

في البناء عليها مساكن أو مؤسسات تعليمية أو مستشفى .....إلخ وكذلك مورد العمل فيمكن توجيه النشاط الإنساني المبذول إلى النشاط الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الحرفي وهكذا مع بقية الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات الإنسانية المتعددة وبالتالي فإن زيادة استخدام المورد الاقتصادي في استخدام معين سوف يكون على حساب الاستخدامات الأخرى لهذا المورد.

2- عناصر المشكلة الاقتصادية :من خلال ما سبق ذكره تدور المشكلة الاقتصادية حول عنصرين مرتبطين هما:

* الحاجات المتعددة التي يشعر بها الإنسان (مشكل الاختيار بين الحاجات عند عملية الإشباع)
* الموارد أو الأموال المحدودة (مشكل الندرة)

- العنصر الأول الحاجات الاقتصادية : يراد بالحاجة في معناها اللغوي الحرمان من شيء ضروري ،أما الحاجة الاقتصادية فهي كل رغبة تساور النفس من السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في إنتاجها بحيث يولد عدم إشباع هاته الحاجات الإحساس بالألم والحرمان مما يدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي أي إحداث عملية الإنتاج لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق عملية الشراء بواسطة الثمن وهو ما يعبر عنه بالطلب.

- خصائصها : تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي :

أ)- الحاجة لا نهائية :فرغبات الإنسان وحاجاته متعددة في مجموعها كما ونوعا وتتزايد باستمرار فكلما قام الفرد بإشباع حاجة معينة تظهر له حاجة أخرى جديدة يسعى لإشباعها .فحاجات الإنسان متعددة بحسب درجة أثرها وأهميتها حيث منها ما هو ضروري لحياته كالطعام والشراب ومنها ما هو ضروري ليسير حياته وراحته كالحاجة للتعلم والمواصلات ووسائل الترفيه بل إنها تتعدد بحسب طبيعة البيئة فحاجات مجتمعات المناطق الباردة تختلف عن حاجات المناطق الحارة بل تتعدد حتى حسب المراحل العمرية للإنسان فحاجات مرحلة الطفولة تختلف عن بقية حاجات المراحل العمرية الأخرى وهكذا . بل إن الحاجات تزداد وتتعدد باختلاف العصر فما هو كمالي في عصر قد يصبح من الحاجات الضرورية في عصر آخر حيث مع التطور تتولد لدى الإنسان رغبات جديدة لم تكن سابقا كالحاجة حاليا إلى السيارة ومختلف الآلات الكهربائية والحاجة لاقتناء الهاتف النقال ....وهكذا فالإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار وذلك لأن هذا الهدف مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي هي بطبيعتها متحركة وغير ثابتة.

وخاصية تزايد وتعد الحاجة الإنسانية تعد من أهم دوافع التقدم والرقي الاجتماعي فلولاها لبقي إنسان القرن الواحد والعشرين يعيش في نفس مستوى معيشة إنسان العصور السابقة قانعا بما لديه مادام محققا لإشباع حاجاته إلى المأكل والمشرب والملبس.

ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل من أهمها :

- الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها.
- التقدم التكنولوجي الهائل التي تعرفه البشرية خاصة منذ مطلع القرن العشرين حيث أن زيادة معدلات التقدم التكنولوجي وسرعته أدت إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة بل قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت في وقت سابق تعتبر كمالية أصبحت ضرورية.
- عامل الدعاية والإعلان والإشهار والتي أدت إلى خلق حاجات جديدة وذلك عن طريق أثرها في تنمية عامل الذوق لدى الإنسان وهذا بغض النظر عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع وعدمه.

قسم العلوم الإسلامية

- قابلية الحاجة الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن مما يعني دورية الحاجة .فالحاجة الواحدة إذا ما تم إشباعها في وقت معين فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.
- أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا تطور وسائل الإعلام بأنواعها.

ب)–قابلية الحاجة للإشباع : أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباعها ،ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع ،فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا –وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية–مما يجعل الحاجة قابلة للانقسام والتجزؤ فقد يقوم الفرد بإشباع قدر من الحاجة ويظل قدرا آخر دون إشباع وهذا كون الإنسان محدود القدرة في دائرة الإشباع أي يمكن للإنسان حسب إمكانياته أن يشبع حاجته إشباعا جزئيا فمثلا حاجة الإنسان للمأوى تخف حدتها قليلا لو وجد منزلا صغيرا وإن لم يشبع كل حاجته في اقتناء منزل كبير.

ج)– قابلية الحاجة للإحلال :أي إمكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى سواء كان إحلالا كاملا أو ناقصا حسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع. وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو كإحلال العمل بالآلات محل العمل اليدوي أو العكس .

ولظاهرة الإحلال أهمية بالغة في حل المشكلة الاقتصادية على اعتبار أن هذا البديل للمستهلك فرصة التحول من سلعة إلى أخرى وهذا من شأنه أن يؤثر أيضا على المنتج عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر على إيراده.

د)– الحاجة ظاهرة اجتماعية :فالحاجة تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر بحسب ما يحكمه من دين وعادات وتقاليد ومستوى تقدم حضاري ،فالحاجة إلى الأكل مثلا هي حاجة طبيعية لكل إنسان لكن طبيعة ونوع الأطعمة تختلف حسب الأوضاع الاجتماعية .

وهكذا فإن بخاصية تعدد الحاجات وتزايدها واستمرارها نعد السبب في وجود المشكلة الاقتصادية وفي جميع المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها الاقتصادية.

وعموما فالحاجات الإنسانية على نحو ما تقدم هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي ،فالتفسير النهائي لهذا النشاط هو إشباع الحاجات الإنسانية.

– أنواع الحاجات الإنسانية :تنقسم الحاجات الإنسانية التي يشعر بها الإنسان ويرغب في إشباعها وتتنوع إلى الأنواع التالية :

* الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية : الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج .....بينما الحاجات الكمالية فهي الحاجات التي تحسن حياة الإنسان ويساهم إشباعها في إثراء حياة الفرد وتمتعه بها وتضفي عليها طابع الرفاهية فهي حاجات لا يتوقف على إشباعها حياة الإنسان كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة .....

غير أن هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لأن أهمية الحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الأشخاص أنفسهم ومن زمان إلى ومن مكان لآخر فما هو كمالي في زمن ما أو مكان ما قد يصبح أو يعد ضروريا في زمن آخر أو مكان آخر.

لكن رغم هذه النسبية في التقسيم فإن لهذه التفرقة أهمية يراعيها علم الاقتصاد من ناحية ترتيبه لأولوية الإشباع للحاجات وكذلك من ناحية صياغة الكثير من القواعد والقوانين الاقتصادية على أساس ترتيب أولوية الإشباع كالقوانين المتعلقة بالأسعار وفرض الضرائب .....

* الحاجات الفردية والحاجات الجماعية :الحاجات الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد و يستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن .....أما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن و العدالة و الدفاع و التعليم وكذلك الحاجات الأخرى التي تباشرها الدولة عادة بأجهزة تمثل الصالح العام.وعليه فمعيار فردية الحاجة أو جماعيتها هو تنظيم الدولة لعملية الإشباع أو عدم تدخلها في تنظيمه.

وتظهر أهمية هذه التفرقة في وجوب تدخل الدولة في عملية الإشباع أم لا لأنه بناء عليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة (النشاط العام) وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد(النشاط الخاص).

* الحاجات المادية والحاجات المعنوية : الحاجات المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن .....

أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم خدمة فالتعليم والعلاج مثلا حاجات تشبع لا عن طريق أشياء ملموسة وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة ألأستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب.

وعلم الاقتصاد يهتم بكلا الحاجتين معا وهذا بتحقيق الوسائل المحققة لإشباعهما وهذا لأن إشباع الحاجات المعنوية أي الخدمات قد يستدعي في الكثير من الأحيان استخدام وسائل مادية كاستخدام الهاتف لإشباع حاجة الاتصال بالأهل.

- العنصر الثاني الموارد الاقتصادية : يراد بالمال أو المورد بالمعنى العام الشيء النافع أو أي شيء قابل لإشباع حاجة إنسانية بطريق مباشر أو غير مباشر ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع .وبهذا المعنى فالأموال أو الموارد متعددة ومتنوعة فالهواء مثلا مال ومورد لأنه يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس والشمس مال لأن أشعتها وحرارتها ضرورية للإنسان والحياة والأرض مال لأنها تشبع حاجات متنوعة للإنسان من خلال سطحها أو مما هو في باطنها وكذلك أنواع الخدمات كخدمة الطبيب والأستاذ والقاضي والإعلامي .....

غير أن هذه الأموال والموارد تختلف فيما بينها من حيث كميتها المتوفرة والحاجات المتعلقة بها حيث هناك موارد وأموال ما هو متاح منها يزيد عن الحاجة إليها وهذا ما يصطلح عليه بالأموال الحرة ومنها ما هو أقل من حيث حجم الحاجات المتعلقة بها وهذا ما يعرف بالأموال الاقتصادية ،وبهذا تنقسم الأموال أو الموارد إلى :

1)- الأموال أو الموارد الحرة :وهي التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعا فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية لذا يحصل عليها الفرد دون بذل أي جهد أو تقديم أي مقابل

2)-الأموال أو الموارد الاقتصادية : وهي التي تتميز بكون الكميات المتاحة منها محدودة وتعتبر نادرة نسبيا بالنسبة إلى الحاجات التي تصلح لإشباعها مما يستدعي الاقتصاد في استعمال هذه الموارد سواء كانت أشياء مادية أو خدمات لذا فهي أموال غير مجانية بل لها مقابل يظهر من خلال الثمن –مهما كان تافها– الذي يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته ، أو يظهر من خلال التضحية بسلعة أو خدمة أخرى وبالتالي يمثل الحصول على هذه الأموال أو الموارد مشكلة اقتصادية لذا فهي محور الدراسة الاقتصادية.

وتتمثل الموارد الاقتصادية التي تدخل في العملية الإنتاجية وتسمى أيضا بعناصر الإنتاج فيما يلي :

* الأرض أو الطبيعة :وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها ،سواء كانت ثروات طبيعية فوق سطح الأرض كالأنهار والغابات والمحاصيل الزراعية والمعادن البارزة.....أو ثروات طبيعية في باطن الأرض كالمعادن الكامنة في باطن الأرض مثل الغاز والنفط والفحم .....

* العمل :أو الموارد البشرية ويشمل كافة المجهودات التي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كانت مجهودات وأعمال بدنية أي يغلب عليها المجهود البدني مثل أعمال البناء والزراعة والنظافة .....أو أعمال ومجهودات ذهنية يغلب عليها المجهود الذهني كعمل الطبيب والأستاذ والمهندس .....

* رأس المال:ويشمل الأموال والأصول التي يساهم الإنسان في إنتاجها وإيجادها.وينقسم رأس المال بحسب طبيعته إلى

– رأسمال متداول أو جاري أو دائر: وهو رأس المال الذي يستخدم لمرة واحدة في الإنتاج كالنقود والمواد الخام المستخدمة في إنتاج السلع والوقود التي تستخدمه الآلات في المصانع والسلع الوسيطية والشبه مصنعة التي تدخل في إنتاج سلع أخرى.

– رأسمال ثابت : ويشمل الأصول الإنتاجية الثابتة التي تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية أي رأس المال الذي يستخدم لتحويل رأس المال المتداول من شكله الخام إلى منتج منتهى التصنيع وهذا مثل الآلات والمنشآت والمصانع والمباني والوحدات الإنتاجية .....

* التنظيم : ويقصد به العملية التي من خلالها يتم التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج بنسب معينة أي تنسيق العملية الإنتاجية من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مع تحمل المخاطرة في العملية الإنتاجية ، ويسمى الشخص الذي يقوم بالتنظيم المنظم . ويرى البعض أن التنظيم هو نوع متقدّم من العمل فيدخلونه ضمن العنصر الإنتاجي الثاني .

– خصائص الأموال أو الموارد الاقتصادية : تتميز الأموال والموارد الاقتصادية بعدة خصائص من أهمها :

أ)– أن تكون محدودة الكمية : أي نادرة نسبيا بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها بشكل مباشر أو غير مباشر وقد يكون مصدر هذه الندرة ظروفا طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها كالخامات الموجودة في باطن الأرض.

و قد تكون الندرة راجعة لظروف غير طبيعية كالظروف الاجتماعية مثل تحريم الدين أو منع التقاليد تناول واستعمال سلع معينة.

ب)– أن تكون نافعة :أي قابلة لإشباع حاجات إنسانية سواء بطريق مباشر كأموال الاستهلاك أو بطريق غير مباشر كأموال الإنتاج ،فالمنفعة خاصية في المال تجعل استعماله يزيل الإحساس بالألم ويولد الإحساس باللذة .فالمنفعة إذا ليست خاصية مادية في المال ولكنها علاقة بين المال والحاجة .ويكفي لاعتبار المال نافعا أن يكون مرغوبا فيها.

ج)– أن تكون محلا للمبادلة :أي ذات قيمة تبادلية ،بمعنى أن الذي يرغب في الحصول عليه يكون مستعدا لمنح شيء آخر في مقابله سواء من خلال تقديم الثمن مهما كان ضئيلا أو عن طريق التضحية بسلعة أو خدمة أخرى في سبيل الحصول عليه .ولهذا فإن وجود الثمن للمورد يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته وانعدام الثمن للشيء يدل على أن كميته تفوق الحاجة إليه لذا لا يكون المال الحر محلا للمبادلة.

د)– القابلية للإحلال :حيث تقبل الأموال الاقتصادية عادة وفي حدود معينة للإحلال محل بعضها البعض إحلالا كاملا أو جزئيا،فالأموال الاقتصادية تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد سواء بالنسبة لطلب المستهلكين حيث تتنافس وتتزاحم الأموال الاستهلاكية على دخل المستهلك وكذلك الأموال الإنتاجية قد تحل محل بعضها البعض وتتنافس فيما بينها على طلب المنتجين .

- **أنواع الأموال الاقتصادية**: تعد الأموال الاقتصادية مناط اهتمام علم الاقتصاد حيث تشكل المصدر الذي تتدفق منه كافة السلع والخدمات التي يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته المختلفة .فالسلع هي الوسيلة المباشرة لتحقيق الإشباع. وتتنوع الأموال الاقتصادية وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها :

أ)-أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج :أموال الاستهلاك هي تلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة أي التي تعطي للإنسان منفعة مباشرة كالغذاء والشراب والملابس الجاهزة والسيارة وخدمات الأستاذ والمحامي والطبيب والمواصلات .فهي تعتبر محصلة الجهد والنشاط البشري في تعامله مع الموارد وهي الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل.

أما أموال الإنتاج أو السلع الإنتاجية فهي التي لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية وذلك مثل الأرض والآلات والمعدات والموانئ والمطارات والمواد الأولية ومحطات الكهرباء والمصانع وخدمات التدريب والتوجيه المهني حيث أنها تزيد من الكفاءة المهنية للعامل وبالتالي تزيد من قدرته وعطائه على إنتاج سلع أو خدمات أخرى.....فكل هذه سلع إنتاجية لأنها لا تحقق ولا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة فهي سلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية.

غير أن هذا التقسيم أيضا يعد تقسيما نسبيا حيث لا يمكن الفصل تماما بين ما هو من السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية حيث أن هناك من السلع ما يعد سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية وهذا بحسب طريقة استخدامها فالسكر مثلا يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمه الإنسان مباشرة في إشباع حاجته من تناول القهوة أو الشاي بينما يعد سلعة إنتاجية إذا ما استخدمه مصنع لصناعة الحلويات.

ولهذا التقسيم أهمية كبيرة في علم الاقتصاد عند التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة فيما تعلق بحق بالملكية حيث في النظام الاشتراكي ليس للفرد حق التملك إلا للأموال والسلع الاستهلاكية دون وسائل الإنتاج بينما يقر النظام الرأسمالي للفرد بحق تملك جميع الأموال استهلاكية كانت أو إنتاجية .

ب)- الأموال المعمرة والأموال غير المعمرة : الأموال أو السلع المعمرة هي الأموال التي لها القدرة على إشباع الحاجة الإنسانية لمرات عديدة خلال فترة ممتدة من الزمن تطول أو تقصر حسب طبيعة المال أي لا يتم استهلاكها مرة واحدة إذا كانت سلعة استهلاكية كالملابس والمنازل والأجهزة الالكترونية.....أما السلعة الإنتاجية المعمرة فهي التي تشارك في العملية الإنتاجية مرات كثيرة خلال فترة طويلة من الزمن مثل الآلات والمعدات.....

هذا وبقاء السلعة الاستهلاكية أو الإنتاجية مدة من الزمن في استهلاكها أو مساهمتها في الإنتاج متوقف على طبيعة السلعة ذاتها ،وكذا مدى المحافظة عليها في استخدامها أو صيانتها إلى غير ذلك من الظروف المحيطة بها حيث تفقد السلعة تدريجيا قدرتها على الإشباع أو قدرتها في استخداماها في العملية الإنتاجية.

أما الأموال أو السلع غير المعمرة أي السلع الفانية فهي السلع التي تشبع حاجة الإنسان لمرة واحدة وتفنى بمجرد استخدامها ،أي تعطي منفعتها مرة واحدة بإفناء الشيء فلا يمتد استهلاكها لفترة طويلة من الزمن مثل مختلف الأطعمة والسلع الإنتاجية غير المعمرة هي السلع التي تستخدم لمرة واحدة في العملية الإنتاجية وتفنى بمجرد استخدامها وهي ما تسمى بالسلع الوسيطية مثل المواد الأولية والوقود والخامات .

ج)- السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة :يقصد بالسلع والخدمات المتنافسة أو البديلة السلع والخدمات التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض فكلا منها يصلح لإشباع نفس الحاجة مثل الشاي والبن ،الأقمشة الحريرية والأقمشة

القطنية الفواكه المختلفة.....فكلها سلع متنافسة لقدرة كلا مناه الحلول محل الأخرى عند الحاجة .وكذا بالنسبة للخدمات المتنافسة كخدمات القطار و الحافلات وسيارات الأجرة كلها خدمات متنافسة أو بديلة حيث يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى في إشباع الحاجة الإنسانية إلى النقل.

هذا وتكون سلعتين أو خدمتين متنافستين أو بديلتين عندما تؤدي الزيادة في استهلاك أو استخدام إحداهما إلى نقص في استهلاك الأخرى.

بينما يقصد بالسلع والخدمات المتكاملة تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا في وقت واحد لإشباع نفس الحاجة .وهذا التكامل قد ينشأ من أسباب فنية موضوعية وذلك حينما يتوقف تحقق الإشباع أي حصول المنفعة إلا باستخدام المالين أو السلعتين معا كاستخدام البنزين مع السيارة واستخدام الكهرباء مع الأدوات الكهربائية .وقد يكون هذا التكامل في بعض الأحيان ناشئا عن عوامل شخصية نفسية كاستهلاك الفرد بحسب طبيعة المجتمع لمادة الحليب مع القهوة . وفي قطاع الخدمات تعتبر خدمة الطب وخدمة التمريض خدمتان متكاملتان يلزم توافرهما معا للحصول على إشباع الحاجة إلى العلاج.

د)–السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية : وتتوقف هذه التفرقة على على حدة الحاجة التي يستخدم المال في إشباعها >فالأموال الضرورية هي التي تشبع الحاجات الأساسية الملحة واللازمة للمحافظة على الحياة كالحاجة إلى الغذاء واللباس.....أما الأموال الكمالية فهي التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ،وغالبا لا يقوم الأفراد باقتنائها إلا بعد إشباعهم لجل ومعظم الحاجات الضرورية.غير أن هذه التفرقة تبقى تفرقة نسبية على نحو ما ذكرناه في الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية.

3- القرار الاقتصادى فى مواجهة المشكلة الاقتصادية: لأن المشكلة الاقتصادية لا تطرح بالنسبة للفرد فقط وإنما تطرح بالنسبة للمجتمع ككل فإنه وفي ظل تشعب النشاط الاقتصادي وتعقد الحياة الاقتصادية التي تتطلب التعاون بمفهومه الاقتصادي الذي يقوم على تقسيم العمل وتبادل السلع والخدمات فإنه في ظل هذا لابد من وجود إدارة اقتصادية واعية لمواجهة المشكلة الاقتصادية باتخاذ القرار الصائب الذي تفرضه ندرة الموارد أمام الحاجات غير المحدودة وهذا من خلال الجواب على أسئلة ثلاث في وقت واحد وهذا بناء على النظام الاقتصادي القائم داخل المجتمع وهي :

– ماذا ننتج ؟ (عملية تخصيص الموارد) :والمقصود به التعرف على رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع وتحديدها نوعا أي ما هي السلع والخدمات المراد إنتاجها ،وكما أي ما هي كمية كل نوع منها .أي على المجتمع أن يتخذ قرارا مثلا في هل ينتج ملابس أقل وغذاء أكثر ،هل ينتج كمية أكبر من السلع الاستهلاكية كالسيارات والآلات الكهربائية.....على حساب نقاء الهواء والبيئة ،وكل هذا في ظل تنوع الحاجات الإنسانية وتجددها وتزايدها وعامل الزمن الذي يزيد من حدة المشكلة بفعل النمو السكاني مما يزيد في تعدد وتغاير حاجاتهم واختلافها من وقت لآخر.

– كيف ننتج ؟ (تنظيم الإنتاج) : أي كيف تنتج السلع والخدمات التي استقر عليها قرار المجتمع عندما يحدد الحاجات الأولى بالإشباع وهذا يعني أن على المجتمع أن يتخذ قرارا آخر يحدد أنسب طرق الإنتاج بأقصى كفاءة ممكنة بحيث يتدنى وينقص حجم الضياع الاقتصادي للموارد النادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن فمثلا إذا استقر قرار المجتمع على أن حاجة المجتمع إلى الكهرباء كبيرة وأضحت من الحاجات ذات الأولوية في الإشباع فإنه يجب عليه في نفس الوقت أن يتخذ قرارا آخر يحدد من خلاله كيفية توليد هاته الطاقة الكهربائية هل باستخدام البترول أو الفحم أم من مساقط المياه أم الطاقة الذرية أم من الطاقة الشمسية أم من طاقة الرياح ؟ هاته الطاقة تتولى إنتاجها شركات الدولة ذاتها أم شركات خاصة مملوكة للأفراد ؟.وعليه فإنه من المهم جدا لندرة الموارد الاقتصادية معرفة أيا من الطرق الفنية في الإنتاج هي التي يجب أن تستخدم لإنتاج ما يحتاجه المجتمع أي عن طريق إنتاجية كثيفة

العمالة أم طريقة إنتاجية كثيفة الرأسمال أم طريقة إنتاجية كثيفة التكنولوجيا .وتحديد كل هذا أي تنظيم عملية الإنتاج يدخل في نطاق الدراسات الخاصة بنظرية الإنتاج في علم الاقتصاد.

– لمن ننتج ؟ (توزيع الإنتاج) :أي لمن يتم إنتاج هذه السلع والخدمات وهذا بعد أن يتعرف المجتمع على رغباته كما ونوعا ويقوم بإنتاج السلع والخدمات المختلفة اللازمة لإشباع هذه الرغبات يتعين عليه التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي كيف يقسم الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع .وهذا ما تتناوله بالدراسة في علم الاقتصاد نظرية التوزيع .

ثانيا : مفهوم علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

1- تعريف علم الاقتصاد :

كلمة ' اقتصاد " كلمة قديمة يرى البعض أنها تعود إلى في الأصل إلى الكلمة اليونانية ' إيكوس " تعني المنزل و "نوموس " وتعني الحكم أو القانون فكلمة الاقتصاد تعني علم مبادئ تسيير المنزل .وفي اللغة الاقتصاد من القصد بمعنى التوسط والاعتدال.

وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي .

وفي عام **1776**، قدم" آدم سميث" كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة ثروة الدولة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم وهي انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة ، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي ، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل.

ولم يظهر مصطلح (علم الاقتصاد) إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن **19** حين أصدر " ألفريد مارشال " مؤلفه بعنوان (مبادئ علم الاقتصاد) سنة **1890** ليشيع فيما بعد هذا الاصطلاح.

وقد اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا شاملا وجامع لكل الموضوعات التي يعالجها مما نشأ عنه تعدد واختلاف التعريفات له وهذا مرده إلى : – اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر لآخر – اختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبيئة والثقافة والدين وغيرها مما يجعل زوايا النظر والفهم تتعدد – عامل تطور الزمن مما يعرض هذه المفاهيم إلى تطور تاريخي فيها.

ومن بين التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد ما يلي :

تعريف "آدم سميت": إن علم الاقتصاد هو علم الثروة، أو هو العلم الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم، مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية، كالإنتاج الصناعي أو الزراعي ..الخ.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه تعريف غير جامع؛ ذلك أن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عديداً من الأنشطة الإنسانية من نطاق علم الاقتصاد كخدمات التعليم والصحة.

تعريف "مارشال": هو ذلك العلم الذي يتعلق بدراسة تصرفات الفرد في نطاق أعمال حياته اليومية، الذي يتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية استخدامه لهذا الدخل.

يؤخذ على هذا التعريف أنه ركّز على جانب واحد في هذا الإنسان، وهو كيفية حصوله على الدخل، وكيفية استخدامه له.

تعريف "روبين": هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان إزاء حاجاته المتعددة ووسائله المحدودة ذات الاستعمالات المتنوعة.

يؤخذ على هذا التعريف أنه يفتقد إلى بيان الأحكام والسياسات، والإجراءات الواجبة الإتباع إزاء هذه الظواهر الاقتصادية.

فلو ضممنا التعريفات السابقة بعضها إلى بعض يمكن من خلالها أن نقول بأن علم الاقتصاد هو: علم اجتماعي، موضوعه الإنسان ذو الإرادة، ويهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة؛ بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة.

كما يمكن تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وغير المشتركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه.

وخلاصة لما سبق، وبشكل بسيط يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة لتحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة فهو"علم تسيير الموارد النادرة"لأنَه يشرح ويحلل الطرق التي يوجه بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لإشباع حاجات متعددة ولا نهائية.

2- موضوعات علم الاقتصاد :

من خلال التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد يدور موضوع علم الاقتصاد حول دراسة وتفسير السلوك الإنساني عند محاولة استخدام الموارد النادرة لإشباع حاجاته المتعددة والمتنافسة بأفضل طريقة ممكنة أي النشاط الاقتصادي الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع .هذا النشاط الاقتصادي يتجلى من خلال العلاقة المزدوجة بين :

* الإنسان والطبيعة : أي مع الموارد الطبيعية هاته الأخيرة ولخضوعها لقوانين طبيعية تسيرها جعلت الإنسان يطور وسائل حصوله على ما يحتاجه منها فتوصل إلى إنتاج أدوات تحقق له ذلك تعرف في علم الاقتصاد بأدوات العمل والتي ماانفكت تتطور وتتنوع مع تطور النشاط الإنتاجي للإنسان ذلك أن الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته من الطبيعة يصطدم بقوى طبيعية يعمل دائما عل إخضاعها لسيطرته باستخدام أدوات أكثر تطورا ،وبالتالي فعلاقة الإنسان بالموارد الطبيعية علاقة متحركة متغيرة دائما تظهر من هلال التطور التكنولوجي.

* الإنسان والإنسان : إضافة إلى التعامل مع الطبيعة والذي يشكل البعد المادي للنشاط الاقتصادي فالإنسان يتعامل مع غيره من أفراد المجتمع – وهذا ما يشكل البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي– لأنه عاجز على إنتاج كل ما يحتاجه بنفسه أي أن عملية الإنتاج بطبيعتها عملية اجتماعية حيث يتلاقى سلوك الفرد الاقتصادي مع سلوك الآخرين إنتاجا وتوزيعا وتنمية وهذا ما يصطلح عليه في علم الاقتصاد بروابط الإنتاج.

وعليه فموضوع علم الاقتصاد يتمثل في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر الاقتصادية للفرد الناشئة عن نشاطه الاقتصادي من خلال علاقته مع الطبيعة والإنسان هاته العلاقة التي أفرزت جملة من الظواهر تشكل أهم موضوعات علم الاقتصاد والمتمثلة فيما يلي :

1- الإنتاج : أي عملية التحويل المستمر لموارد الطبيعة المادية التي لا تؤدي إلى الإشباع المباشر والتي تحول بفعل العمل الإنساني إلى سلع وخدمات قابلة للإشباع المباشر وذلك بتحديد نوع الموارد المستعملة في الإنتاج والطريقة الفنية أو الأسلوب التكنولوجي الذي سيتم به الإنتاج.

2- الاستهلاك : يقصد به كمية السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع الحاجات الجارية. أي عملية إشباع الحاجات الإنسانية سواء عن طريق الاستهلاك الفردي أو الجماعي والدوافع والعوامل وراء هذا السلوك سواء للفرد أو للجماعة المؤدية لزيادته وارتفاع معدلاته.

3- التوزيع : أي علاقات الإنسان مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه والذين يشتركون معه في عملية الإنتاج مما يرتب ويخلق تقسيم العمل بينهم وتوزيع الناتج الاجتماعي أو الدخل القومي على كل عناصر المجتمع المشاركة في إنتاجه والتي لم تشارك.

4- إعادة الإنتاج : أي استخدام الفائض الاقتصادي لتحقيق استمرارية الإنتاج وهذا من أهم الأنشطة التي يتناولها علم الاقتصاد .

5- التنظيم :لأن العملية الاقتصادية في مجموعها سواء تعلقت بالإنتاج أو التوزيع هي عملية تنظيم أي تنظيم الإنتاج وتنظيم التوزيع بأن يتم في هذه المرحلة تحديد وحصر الموارد من جهة وتحديد وحصر الاحتياجات الإنسانية من جهة أخرى وتحديد أثمانها وكيفية تداولها ومبادلتها وكذا كيفية استغلال عناصر الإنتاج وتوزيعها عل مختلف الأنشطة الإنتاجية أي تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة .

إضافة إلى هذه المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد يدرس عل الاقتصاد مشكلات ناشئة عن محاولة إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة منها الادخار والاستثمار ومشكل الثمن .....

3- أقسام علم الاقتصاد :

ينقسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى قسمين :

1- الاقتصاد الجزئي micro_économique : وهو الذي يهتم من خلال دراسة الاقتصاد وتحليل الظواهر الاقتصادية على مستوى الفرد أي يختص بدراسة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أي الأفراد والعائلات والمؤسسات وآلية اتخاذها مثل كيفية استخدام الفرد لراتبه وكيفية توزيعه على متطلبات الحياة ،مستوى ادخار الفرد ،مستوى استثماراته ،دراسة هيكل التكاليف الاقتصادية لمؤسسة معينة ،مؤثرات الطلب على سلعة، نظرية الثمن .....ويمثل الاقتصاد الجزئي أو التحليل الاقتصادي الجزئي حجر الأساس الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية بأكملها.

2- الاقتصاد الكلي macro économique : وهو الذي يهتم بدراسة اقتصاد الدولة بشكل كلي أي دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية أي الاقتصاد بشكل عام مثل إجمالي الإنفاق الكلي للمجتمع ،الاستهلاك الكلي ،الإنتاج الكلي ،إجمالي الاستثمارات ،إجمالي الادخار ،مستوى الأسعار، البطالة ، التضخم .....أي أن الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي الكلي أو التحليل الاقتصادي يهتم بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية.

هذا وإن اختلف التحليلان عن بعضهما من حيث النشاط المدروس لكل تحليل فإن موضوعهما في النهاية واحد وهو الظواهر الاقتصادية .كذلك فإنه لا يوجد انفصال تام بينهما مادام أن الأقسام أو الكميات الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذة بشكل كلي.

4- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى :

يعد علم الاقتصاد كما رأينا علما اجتماعيا يتناول بالدراسة سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي وهو في جماعة لذا يرتبط بكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى والتي موضوعها السلوك الإنساني في المجتمع كل علم بحسب وجه دراسته لهذا السلوك.

أ) – علاقة الاقتصاد بالقانون : يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بين الأفراد والسلطات العامة أو بين السلطات العامة داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة وكل ذلك عن طريق تشريع النصوص القانونية .ولما كانت العلاقات الاقتصادية أحد هاته العلاقات فعلى المشرع أن يراعي وقائع الحياة الاقتصادية وإلا جاءت القاعدة القانونية مفرغة من مضمونها وبالتالي من شأن النصوص القانونية أن تأثر على الحياة الاقتصادية .فمثلا فرض ضريبة على سلعة ما من شأنه أن يؤدي إلى رفع ثمنها مما ينعكس على تحديد اختيارات الأفراد لدى الأفراد إلى جانب هذا فإن التنظيم القانوني يعد عنصرا من عناصر المكونة للنظام الاقتصادي فإذا كان النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلا يقوم على الملكية الخاصة فمن الضروري وضع التنظيم القانوني الكفيل بحماية هذه الملكية واحترام الحرية الفردية لحرية التعاقد.

ب)– علاقة الاقتصاد بعلم السياسة :يتناول علم السياسة عموما ما يتعلق بالأفكار السياسية وبطبيعة السلطة ومبادئ الحكم وبالمؤسسات السياسية دولا وحكومات وأحزاب وغيرها وبالعمليات السياسية أي تفاعلات السلطة السياسية داخليا وخارجيا ،وهو علم له ارتباط كبير بعلم الاقتصاد لمدة طويلة فقد ظل علم الاقتصاد لمدة طويلة من الزمن يعرف باسم الاقتصاد السياسي ذلك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية ومثال ذلك أن إعلان الحرب في أساسه قرار سياسي إلا أنه له أثر كبير على الحياة الاقتصادية .وكذلك فإن للأوضاع الاقتصادية الأثر الكبير على الأوضاع السياسية حيث كثيرا ما كانت الأوضاع الاقتصادية سببا يؤدي إلى تغير نظام الحكم السياسي السائد بشتى الوسائل.

ج)– الاقتصاد وعلم الأخلاق :على الرغم من اعتبار علم الاقتصاد علما وضعيا لا يهتم بتفسير السلوك الإنساني إلا من خلال المظهر الخارجي لهذا السلوك – أي النشاط الاقتصادي – دون الاهتمام بدوافع السلوك الاقتصادي للفرد ومدى اتفاقها مع مبادئ الأخلاق العامة ،بالرغم من هذا فإن للأخلاق والقيم أثرها الكبير على البحث والتحليل الاقتصادي إذ مما لا شك فيه أن الاعتبارات الأخلاقية لها أثرها الواضح على الأوضاع الاقتصادية بأن هذه القيم تعد جزءا لا ينفصل عن عملية البحث والتحليل الاقتصادي خاصة حينما يتعلق البحث بوضع قانون أو اتخاذ سياسة اقتصادية لمواجهة ظاهرة في المستقبل وهذا لأن القيم الأخلاقية والعقائدية تشكل بعدا أساسيا ومحوريا في السلوك الإنساني لأن الإنسان يتأثر سلوكه عموما والاقتصادي خصوصا بالمكنون الأخلاقي و العقائدي لديه وإلا صار سلوكا عشوائيا لا يصلح أن يكون موضع دراسة وتفسير لبناء نظرية اقتصادية فالإنسان في سعيه لإشباع حاجاته ورغباته كثيرا وغالبا ما يتقيد بقيود يفرضها عليه وازعه الأخلاقي والديني وفي هذا يقول الاقتصادي " جونار ميردال " في كتابه (العنصر الأساسي في النظرية الاقتصادية) : ((يخلل كتابي هذا فكرة تدَّعي أننا إذا تخلصنا كلية من العناصر القيَمية فإنه سيتوافر لدينا بعد ذلك كيان صحيح من النظرية الاقتصادية الوضعية تلك النظرية التي تتمتع باستقلال تام عن كل القيم .....لكن هذا الاعتقاد الضمني المستتر الذي يدعي بأن هناك معرفة علمية يمكن استخلاصها بصورة مستقلة عن القيم والاعتبارات هذا الاعتقاد كما أراه مفرط في السذاجة)).